

صدقته نحو السما فوثق لا يحتمل الكذب بل هو صادق قطعا وما علم
 كذبه بالضرورة كغير السما تخفنا واخباره مسيما فيما ذكر لا يحتمل
 الصدق بل هو كاذب قطعا والخبر مطلقا من حيث مطابقتها
 للواقع لا يحتمل الكذب ومن حيث عدمها لا يحتمل الصدق فاشارة
 المص الى دفع ذلك بقوله بالنظر الى لانه لا شك ان ذلك كله بالنظر
 لذاته وقطع النظر عن غيره محتمل للصدق والكذب فقط هو
 لبيان الواقع اذ لو خرج به شيء الصدق والكذب اعترض بان
 اخذت في التبيين بوجوب الادراك الصدق معناها مطابقتها للواقع
 للواقع والكذب عدمها فاخذ الخبر في تعريفها وهو مراد في القضية
 فاذا اخذت في تعريفها لزم الدور واجيب بانها لما احتاجنا
 لتعيين لشيء منهما في المحاورات لم يوجب اخذها في التبيين الدور
 فتأمل فوفق القضية معطوف على قوله شرع ففتونا اللفظ
 الذي الغا للاصلاح وقوله المردوبه ما ليس مركبا تركيبا استناديا
 فيشمل المركب المتعدي وقوله ولا يعترض اي على قوله اخذ الخبر
 ويجوز ان المراد ولا يعترض على التعريف ولا ولا اقرب وقوله
 بلهظ بعد الاضاحه للبيان وكذا ما بعد فانضمما الى تفضل بقوله
 ولا يعترض الى قوله وحدهما يقتضي ان المجموع من كل منهما ما
 قد يعده هو القضية فيكون له دخل في القضية وهو خلاف ما
 يعترضه قوله وانما القضية متقدمة بعدهما من ادخله فيها
 فلو حذف وحدهما كان اولى عند المختلفين يشهد الى خلاف
 من قال بانضمما جملة وهو مذهب ابن طحمة وابن عصفور من
 الخويين فانضموا شرطين التركيب بخفتا في الكلام والصحيح
 خلافه وانما القضية متقدمة بعدهما المتحقق ان كلامه
 قائم مقام القضية وليست متقدمة بعدهما كالاوامر والادخار
 بالكاف بقية اذ اذا لامنا كالممن والخصيص وقوله فانضمما الى
 تخاقل الى توجيه الاخرح فدلالة الالتزام مثل استثنائي
 يستلزمه انا عطشان ونحو ذلكهما هو كثير ليخل ايضا اي

سار استثنائي

كما